

بحار الأنوار

[10] اﻟﻌﺎﻟﻰ ﻣﺨﻠﻔﺎ ﺇﺫﺍ ﻟﻢ ﻳﻔﻌﻞ ﻣﺎ ﺃﻭﻋﺪﻩ ؟ ﻗﺎﻝ : ﻻ ، ﻗﺎﻝ : ﻓﻘﺪ ﺃﺑﻠﺘﺖ ﺷﻬﺎﺩﺗﻜﻲ . ﻗﺎﻝ
ﺷﻴﺦ ﺭﺣﻤﻪ ﺍﻟﻠﻪ : ﻭﻭﺟﺪﺕ ﺃﺑﺎ ﻗﺎﺳﻢ ﻗﺪ ﺍﻋﺘﻤﺪ ﻋﻠﻰ ﻫﺬﺍ ﻛﻠﺎﻡ ﻭﺍﺳﺘﺤﺴﻨﻪ ﻭﺭﺃﻳﺘﻪ ﻗﺪ ﻭﺯﻋﻪ ﻓﻲ
ﺃﻣﺎﻛﻦ ﺷﺘﻰ ﻣﻦ ﻛﺘﺒﻪ ، ﻭﺍﺣﺘﺞ ﺑﻪ ﻋﻠﻰ ﺃﺻﺤﺎﺑﻨﺎ ﺭﺍﺟﺌﻪ ، ﻓﻴﻘﺎﻝ ﻟﻪ ﺇﻥ ﻋﻤﺮﻭ ﺑﻦ ﻋﺒﻴﺪ ﺯﻫﺐ ﻋﻦ
ﻣﻮﺯﻉ ﺍﻟﺤﺠﻪ ﻓﻲ ﺍﻟﺸﻌﺮ ، ﻭﻏﺎﻟﻂ ﺃﺑﺎ ﻋﻤﺮﻭ ﺑﻦ ﺍﻟﻌﻼﺀ ، ﻭﺟﻪﻝ ﻣﻮﺯﻉ ﺍﻟﻤﻌﺘﻤﺪ ﻣﻦ ﻛﻼﻣﻪ ﻭﺫﻟﻚ ﺃﻧﻪ
ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻧﺖ ﺍﻟﻌﺮﺏ ﻭﺍﻟﻌﺠﻢ ﻭﻛﻞ ﻋﺎﻗﻞ ﻳﺴﺘﺤﺴﻦ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﺑﻌﺪ ﺍﻟﻮﻋﻴﺪ ﻭﻻ ﻳﻌﻘﻠﻮﻥ ﺑﺼﺎﺣﺒﻪ ﺫﻣﺎ ﻓﻘﺪ ﺑﻄﻞ
ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﻣﻦ ﺍﻟﻌﺎﻟﻰ ﻣﻊ ﺍﻟﻮﻋﻴﺪ ﻗﺒﻴﺤﺎ ﻻﻧﻪ ﻟﻮ ﺟﺎﺯ ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﻣﻨﻪ ﻗﺒﻴﺤﺎ ﻣﺎ ﻫﻮ ﺣﺴﻦ ﻓﻲ
ﺍﻟﺸﺎﻫﺪ ﻋﻨﺪ ﻛﻞ ﻋﺎﻗﻞ ﻟﺠﺎﺯ ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﻣﻨﻪ ﺣﺴﻨﺎ ﻣﺎ ﻫﻮ ﻗﺒﻴﺢ ﻓﻲ ﺍﻟﺸﺎﻫﺪ ﻋﻨﺪ ﻛﻞ ﻋﺎﻗﻞ ، ﻭﻫﺬﺍ ﻧﻘﻀ
ﺍﻟﻌﺪﻝ ﻭﺍﻟﻤﺼﻴﺮ ﺇﻟﻰ ﻗﻮﻝ ﺃﻫﻞ ﺍﻟﺠﻮﺭ ﻭﺍﻟﺠﺒﺮ ، ﻣﻊ ﺃﻧﻪ ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﻣﺴﺘﺤﺴﻨﺎ ﻣﻊ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﻓﻬﻮ
ﺃﻭﻟﻰ ﺑﺎﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﺣﺴﻨﺎ ﻣﻊ ﻋﺪﻡ ﺍﻟﺨﻠﻒ ، ﻭﻧﺤﻦ ﺇﺫﺍ ﻗﻠﻨﺎ : ﺇﻥ ﺍﻟﻌﺎﻟﻰ ﺳﺒﺤﺎﻧﻪ ﻳﻌﻔﻮ ﻣﻊ ﺍﻟﻮﻋﻴﺪ ﻓﺈﻧﻤﺎ
ﻧﻘﻮﻝ : ﺇﻧﻪ ﺗﻮﻋﺪ ﺑﺸﺮﻁ ﻳﺨﺮﺟﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﻓﻲ ﻭﻋﻴﺪﻩ ﻻﻧﻪ ﺣﻜﻴﻢ ﻻ ﻳﺒﻌﺚ ، ﻭﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﺣﺴﻦ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﻓﻲ
ﺍﻟﺸﺎﻫﺪ ﻣﻨﺎ ﻳﻐﻤﺮ ﻗﺒﺢ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﺣﺘﻰ ﻳﺴﻘﻂ ﺍﻟﺬﻡ ﻋﻠﻴﻪ ، ﻭﻫﻮ ﻟﻮ ﺣﺼﻞ ﻓﻲ ﻣﻮﺯﻉ ﻟﻢ ﻳﺠﺰﻳﻪ ﺍﻟﻌﻔﻮ ، ﺃﻭ
ﻣﺎ ﺣﺎﺼﻞ ﻓﻲ ﻣﻌﻨﺎﻩ ﻣﻦ ﺍﻟﺤﺴﻦ ﻟﻜﺎﻥ ﺍﻟﺬﻡ ﻋﻠﻴﻪ ﻗﺎﺋﻤﺎ ، ﻭﻳﺠﻌﻞ ﻭﺟﻮﺩ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﻛﻌﺪﻣﻪ ﻓﻲ ﺍﺭﺗﻔﺎﻉ
ﺍﻟﻠﻮﻡ ﻋﻠﻴﻪ ﻓﻬﻮ ﻓﻲ ﺇﺧﺮﺍﺝ ﺍﻟﺸﺮﻁ ﺍﻟﻤﺸﻬﻮﺭ ﻋﻦ ﺍﻟﻘﺒﺢ ﺇﻟﻰ ﺻﻔﻪ ﺍﻟﺤﺴﻦ ﻭﺇﻳﺠﺎﺏ ﺍﻟﺤﻤﺪ ﻭﺍﻟﺸﻜﺮ
ﻟﺼﺎﺣﺒﻪ ﺃﺧﺮﻯ ﻭﺃﻭﻟﻰ ﻣﻦ ﺇﺧﺮﺍﺟﻪ ﺍﻟﺨﻠﻒ ﻋﻤﺎ ﻛﺎﻥ ﻳﺴﺘﺤﻖ ﻋﻠﻴﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﺬﻡ ﻋﻨﺪ ﺣﺴﻦ ﺍﻟﻌﻔﻮ ﻭﺃﻭﺯﺡ ﻓﻲ
ﺑﺎﺏ ﺍﻟﺒﺮﻫﺎﻥ ، ﻭﻫﺬﺍ ﺑﻴﻦ ﻟﻤﻦ ﺗﺪﺑﺮﻩ . ﻭﺷﺌ ﺃﺧﺮ ﻭﻫﻮ ﺃﻧﺎ ﻻ ﻧﻄﻠﻖ ﻋﻠﻰ ﻛﻞ ﺗﺎﺭﻙ ﻟﻼﻳﻌﺎﺩ ﺍﻟﻮﺼﻒ
ﺑﺎﻧﻪ ﻣﺨﻠﻒ ﻻﻧﻪ ﻳﺠﻮﺯ ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﻗﺪ ﺷﺮﻁ ﻓﻲ ﻭﻋﻴﺪﻩ ﺷﺮﻁﺎ ﺃﺧﺮﺟﻪ ﺑﻪ ﻋﻦ ﺍﻟﺨﻠﻒ ، ﻭﺇﻥ ﺃﻃﻠﻘﻨﺎ ﺫﻟﻚ
ﻓﻲ ﺍﻟﺒﻌﻂ ﻓﻼﺣﺎﻃﻪ ﺍﻟﻌﻠﻢ ﺑﻪ ، ﺃﻭ ﻋﺪﻡ ﺍﻟﺪﻟﻴﻞ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺸﺮﻁ ﻓﻨﺤﻜﻢ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻈﺎﻫﺮ ، ﻓﺈﻥ ﻛﺎﻥ ﺃﺑﻮ
ﻋﻤﺮﻭ ﺑﻦ ﺍﻟﻌﻼﺀ ﺃﻃﻠﻖ ﺍﻟﻘﻮﻝ ﻓﻲ ﺍﻟﺠﻮﺍﺏ ﺇﻃﻼﻗﺎ ﻓﺈﻧﻤﺎ ﺃﺭﺍﺩ ﺑﻪ ﺍﻟﺨﺼﻮﻡ ﺩﻭﻥ ﺍﻟﻌﻤﻮﻡ ، ﻭﺗﻜﻠﻢ ﻋﻠﻰ
ﻣﻌﻨﻰ ﺍﻟﺒﻴﺖ ﺍﻟﺬﻯ ﺍﺳﺘﺸﻬﺪ ﺑﻪ ، ﻭﻣﺎ ﺭﺃﻳﺖ ﺃﻋﺠﺐ ﻣﻦ ﻣﺘﻜﻠﻢ ﻳﻘﻄﻊ ﻋﻠﻰ ﺣﺴﻦ ﻣﻌﻨﻰ ﻣﻊ ﻣﻀﺎﻣﺘﻪ ﻟﻘﺒﻴﺢ
ﻭﻳﺠﻌﻞ ﺣﺴﻨﻪ ﻣﺴﻘﻄﺎ ﻟﻠﺬﻡ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻘﺒﻴﺢ ، ﺛﻢ ﻳﻤﺘﻨﻊ ﻣﻦ ﺣﺴﻦ ﺫﻟﻚ ﺍﻟﻤﻌﻨﻰ ﻣﻊ ﺗﻌﺮﻳﻪ ﻣﻦ ﺫﻟﻚ ﺍﻟﻘﺒﻴﺢ
ﺛﻢ ﻳﻔﺘﺨﺮ ﺑﻬﺬﻩ ﺍﻟﻨﻜﺘﻪ ﻋﻨﺪ ﺃﺻﺤﺎﺑﻪ ﻭﻳﺴﺘﺤﺴﻦ ﺍﺣﺘﺠﺎﺟﻪ ﺍﻟﻤﯘﺩﻯ ﺇﻟﻰ ﻫﺬﻩ ﺍﻟﻤﻨﺎﻗﻀﻪ ، ﻭﻟﻜﻦ
ﺍﻟﻌﺼﺒﻴﻪ ﺗﺮﻳﻦ ﺍﻟﻘﻠﻮﺏ .